جلسة ساخنة بين الجمارك والتجار

مدير عام الجمارك: لن يسمح لأي دورية بتوقيف أو حجز أي مواد إلا إذا كانت مهربة والحدود غير مضبوطة بالكامل

التجار: فتح باب الاستيراد الحل السحري للقضاء على التهريب! ونريد تفسيراً هل هناك أماكن مسموح ببيع المواد المهربة فيها!

هناء غانم

هي فعلاً أزمة ثقة بين التجار والإدارة العامة للجمارك فكل منهم يحاول التبرير لنفسه عما يجري سواء على المنافذ الحدودية أم في الأسواق الداخلية من حالات الخلل والابتزاز، هذا بدا واضحاً خلال الاجتماع الذي جمع مدير عام الجمارك مع تجار دمشق الذين تقدموا باعتراضات كثيرة أساسها من وجهة نظرهم القيود المفروضة على الاستيراد واعتراضهم على مكافحة التهريب لم ينحصر بالآلية المتبعة بقدر ما كان عن سبب الأساس المتمثل بمنع الاستيراد الأمر الذي اتفق عليه التجار وكأن فتح باب الاستيراد هو الحل الوحيد «السحري» لمعالجة التهريب مؤكدين أن التهريب باق مادام منع الاستيراد مستمراً، كما تطرقوا لموضوع الدوريات والمداهمات الجمركية للأسواق، لافتين إلى أن كل التجار يطالبون بشكل دائم أن تكون الجمارك على الحدود وليس في الأسواق كي يتخلصوا من الخوف لديهم من مداهمات الأسواق.

واعترف مدير عام الجمارك بأن الكثير من الحدود اليوم غير مضبوطة بالكامل بسبب الظروف الأمنية، وأكثر المهربات هي كهربائيات وغذائيات ومكياجات والمواد الغذائية وغيرها..

أبوابنا مفتوحة للجميع...!

مدير عام الجمارك ماجد عمران حاول امتصاص غضب التجار للسيطرة على الهدوء خلال الاجتماع مؤكداً أن أبواب المديرية مفتوحة أمام جميع التجار لسد الفجوة بين الجمارك والتجار ومناقشة القضايا المشتركة ومعالجتها ضمن الأنظمة والقوانين النافذة. موضحاً أن الإدارة حريصة على إزالة أي معيقات تواجه حركة انسياب السلع والبضائع للسوق المحلية داعياً التجار والمستوردين إلى التركيز والالتزام بعدم التهريب. عمران أكد أنه سيتم معاقبة كل من يخالف من عناصر الضابطة والموظفين، مشيراً إلى أن تخفيض التكاليف يحتاج إلى تعاون وهناك حلقة وسيطة بين الجمارك والتجار تؤثر في علاقاتهم ببعض مؤكداً أن أي بضاعة مطابقة للبيان الجمركي لا يجوز مخالفتها ولن يسمح لأي دورية بتوقيف أو حجز أي مواد أولية أو الآلات إلا إذا كانت مهربة، ثم عاد وأكد أنه لا مفر من مخالفة البضائع المهربة.

وعن موضوع شهادات المنشأ قال: هناك دراسة يتم العمل عليها لمعالجة الخلل الموجود فيها، مؤكداً أن الموضوع ليس سهلاً مشدداً على أن التاجر الذي يتعامل بالبضائع المهربة سوف يعاقب ونحن مطالبون بالتشدد مع المخالفات.. مؤكداً أنه يتم العمل على توحيد الأسعار الاسترشادية والقيم والإجراءات في كل الأماكن الجمركية لأنها غير حقيقية ولا تمثل الواقع الحقيقي للأسعار.

الرسوم ليست مرتفعة

عمران عاد وأكد أن الرسوم الجمركية على البضائع والسلع ليست عالية لكن مع الضرائب وغيرها تصبح الرسوم مرتفعة داعياً إلى ضرورة حل المشكلة التي بين التاجر وإدارة الجمارك وتنظيم هذه العلاقة طالباً من التجار أن يتحملوا مسؤولياتهم أيضاً ضمن القوانين النافذة والابتعاد عن التعامل بالمواد المهربة.

وعن الجديد في عمل مديرية الجمارك قال عمران: يتم العمل على إعداد مشروع التتبع الإلكتروني للشاحنات، وتعقب حركة دوريات الجمارك، إضافة للعمل على تطبيق الدفع الإلكتروني عبر التواصل مع السورية للمدفوعات لتجاوز كل الثغرات الموجودة، مضيفاً: إننا بصدد إصدار قانون الجمارك الجديد الذي تم عرضه على جميع الأطراف وأخذت آراؤهم ومقترحاتهم به الأمر الذي اعترض عليه التجار مؤكدين أنه لم يطرح عليهم.

وأشار عمران إلى أن أي بضاعة مطابقة للبيان الجمركي لا تحتاج إعادة دفع رسوم، أما البضائع التي بلا بيانات هي من يحتاج إلى تدقيق، محذراً من التعامل بها، وفي رده على ارتفاع الرسوم الجمركية قال إنها ليست مرتفعة وأعلى رسوم هي على السيارات حيث تصل إلى ٣٠ بالمئة.

النقط على الحروف

رئيس غرفة تجارة دمشق أبو الهدى اللحام قال: إن لقاءنا مع إدارة الجمارك لوضع النقاط على الحروف والتغلب على جميع الصعوبات التي تعترض عمليات الاستيراد والتصدير والتخليص الجمركي مؤكداً أن الرسوم الجمركية مرتفعة على المستويات مقارنة بالدول المجاورة إضافة إلى الاستمرار بتصدير العديد من السلع ليست في مصلحة الاقتصاد الوطني ولا تنافس الدول الأخرى من ناحية الإنتاج الزراعي والصناعي فالفارق الكبير في التكاليف والأعباء والرسوم ما يؤدي إلى التهرب الضريبي مشيراً إلى أن معالجة هذه المواضيع تتطلب من الإدارة العامة للجمارك ضرورة دعم وتسهيل الاستيراد للمواد الأولية اللازمة للصناعة ومراجعة هذا الدعم وتعديله على ضوء مستجداته والأهم متابعة تمويل المستوردات وعدم تخفيض كمياتها وترك ذلك وفق احتياجات الأسواق مع تأكيد إعادة النظر بالرسوم الجمركية المرتفعة مقارنة مع الرسوم المطبقة في الدول المجاورة إضافة إلى ضرورة تسهيل إجراءات عبور السلع ومعالجة عقوبات الشحن إلى سورية الذي يتم من مرافئ ودول أخرى مع التوجيه بإبقاء الدوريات الجمركية في المنافذ الجمركية وعدم دخولها الأسواق.

وذكر اللحام أن المطلوب اليوم من الجهات المعنية السماح بالاستيراد لكل المواد للصناعي والتاجر واعتماد رأي لجنة الجمارك في الغرفة عند متابعة القضايا الجمركية التي يشك بمخالفاتها مع ضرورة العمل على معالجة دخول السلع بطريقة غير نظامية باعتبار أن حدودنا غير مضبوطة وإخضاعها للرسوم الجمركية المطبقة على الاستيراد المباشر نفسه وبذلك تعود الفائدة على خزينة الدولة.

ضبط حالات ابتزاز..!

سلطان تيناوي الأمر العام للضابطة الجمركية قال: إن عمل الضابطة الجمركية هو مكمل ومتمم لعمل الإدارة العامة للجمارك، مشيراً إلى أن بعض الشكاوي محقة حيث تم ضبط العديد من حالات المساومة والابتزاز من الضابطة الجمركية، داعياً الجميع إلى عدم الخوف من التبليغ عن أي محاولة ابتزاز أو مساومة لاتخاذ الإجراءات الرادعة بحق أي عنصر من عناصر الضابطة الجمركية.

هموم التجار..!

التجار قدموا كل ما في جعبتهم من مشكلات وقضايا تلامس صلب عملهم اليومي في مختلف القطاعات، مؤكدين ضرورة اتخاذ إجراءات احتياطية بخصوص معالجة موضوع تخفيض الرسوم الجمركية وتوحيد الرسوم الجمركية للحد من «عمليات التهريب»، وتخصيص خط ساخن لتسريع إنجاز المعاملات أو التعامل على مبدأ النافذة الواحدة مؤكدين ضرورة الربط الشبكي مع الغرف وإدراج قائمة للأسعار للحد من المخالفات، وتسريع عمليات التحكيم الجمركي، وتخفيض الرسوم، والرقابة على الإدخال المؤقت.

بدوره عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق قال: هناك تأخير في حركة تسيير البضائع في آمانة جديدة بابوس مبيناً أن أجور نقل السيارات أعلى من قيمة البضائع مشيراً إلى ضرورة إيجاد حل للكثير من العقبات المالية التي تؤخر العمل الجمركي وضرورة قبول البيان الجمركي لبضائع مستوردة سابقاً بشكل نظامي لكنه لم يتم تصريفها خلال مدة محددة، علما أن التجار مستعدون لدفع رسومها الجمركية مرة ثانية، موضحاً أن المطلوب هو توصية أو قرار يسمح بتسديد الرسوم على البضائع القديمة الموجودة بالمناطق المحررة، معترفاً أن المرسوم الذي صدر من عدة سنوات بهذا الخصوص لم يتقدم أحد للاستفادة منه مما أعطى صورة سلبية عن قطاع الأعمال.

عضو مجلس إدارة الغرفة ياسر اكريم ذكر أن الغاية من اللقاء مع مدير عام الجمارك الوصول إلى لغة مشتركة بين الطرفين للنهوض بالعمل التجاري والصناعي، مشيراً إلى وجود أزمة أسعار يعاني منها الجميع في الوقت الذي تؤكد فيه أن لا يمكن تخفيض الأسعار من دون تخفيض التكاليف بدءاً من الإجراءات الجمركية وتوابعها حتى الرسوم الجمركية فلابد من تخفيضها حتى يتم انتعاش الاقتصاد لافتاً إلى أن التجار خائفون من التصرف بالبضائع القديمة.

وأشار التجار إلى أن إدارة الجمارك تطالب بتقديم الفواتير الحقيقية وأن ذلك لا يمكن إلا بتخفيض الرسوم الجمركية أسوة بدول الجوار معترفاً بأنه لا يوجد تاجر يتقدم برسومه الحقيقية عندما فقط يتم القضاء على التهريب، مطالباً إدارة الجمارك ترك التجار تعمل وتسهيل حركة عبور وتخفيض الأسعار الاسترشادية والرسوم الجمركية لتكون ٥ بالمئة أي أن يكون التسعير بناء القيمة الحقيقية وان يكون التسعير بوجود أصحاب الاختصاص وبالمقابل معرفة ما هو المطلوب من غرفة التجارة للتعاون مع الجمارك.

عدالة في مكافحة التهريب!

وأشار التجار إلى أن الأسعار الاسترشادية تختلف في الأمانات الجمركية الأمر الذي اعتبره مدير الجمارك خللاً ويجب تصويبه.

التجار أكدوا أن المواطن هو البوصلة الحقيقية وليس المنتج مشيراً إلى أن البضائع في سورية أعلى من قيمتها المستوردة بنحو ١٥ بالمئة، مضيفين: نحن لسنا ضد المنتج الوطني لكن أن تكون الأسعار بالمعقول خاصة أن راتب الموظف لا يكفي لشراء قطعتين من الملابس في الوقت الحالي، وأضافوا: الأدهى أنه وضمن الأراضي السورية ذاتها هناك أماكن مسموح ببيع المواد المهربة وأخرى غير مسموح به كأكشاك السومرية مضايا وسوبر ماركات وغيرها مطالبين من الجمارك الإجابة عن هذه التساؤلات.. والأهم أن يكون هناك عدالة في مكافحة التهريب.. وأكد التجار أن ما كان يصنف كسلع كمالية موجودة بكل بيت اليوم ومطلوبة، وأن سياسة ترشيد الاستيراد جمدت رأس المال بل هربته إلى خارج سورية فالقطع الذي يملكه التاجر مخبأ وليس في المركزي.

وأشار الأعضاء إلى أن ظاهرة التهريب انتشرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي تقوم بإيصال المواد المهربة إلى المنازل في الوقت الذي يدفع التاجر الضرائب والرسوم وكل التكاليف الأخرى حيث أكد مدير الجمارك أن هناك تشديداً ومتابعة لكل هذه المواقع، مضيفاً: لكن لم نتمكن من السيطرة عليها بالكامل.

• لا يوجد تاجر يقدم للجمارك الأسعار الحقيقية
• عمل الجمارك على الحدود وليس في الأسواق

أسعار جديدة لمحصول الذرة على طاولة اللجنة الاقتصادية

مدير مؤسسة الأعلاف لـ«الوطن»: نسعى لإعطاء المزارع سعراً مجزياً

نتوقع إنتاج ٤٠٠ ألف طن من الذرة الرطبة و٢٠٠ ألف طن من الذرة الجافة

رامز محفوظ

كشف مدير المؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط في تصريح لـ«الوطن» أن المؤسسة رفعت مقترحاً تم عرضه على اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء حددت من خلاله أسعار محصول الذرة الصفراء المستلمة من المزارعين، متوقعاً أن يتم إقراره والإعلان عن الأسعار من اللجنة يوم غد.

وقال: ما نسعى إليه دائماً هو إعطاء المزارع سعراً مجزياً إذ إن المؤسسة حسبت كل التكاليف المدفوعة واقترحت أسعاراً مجزية جداً، مؤكداً أنه وبمجرد موافقة اللجنة الاقتصادية على الأسعار المقترحة من المؤسسة لاستلام المحصول سيتم البدء باستلامه من المزارعين بداية الأسبوع القادم.

وقال: الأهم بالنسبة لنا هو تأمين حاجة الثروة الحيوانية من هذه المحصول المنتج محلياً سواء عن طريق المؤسسة أم عن طريق شراء المربي للمحصول من المزارع مباشرة، مبيناً أن مادة الذرة الصفراء المنتجة محلياً لا تهرب ولا تصدر إلى الخارج.

وأشار إلى وجود توجهات حكومية بدعم هذا المحصول وتسهيل استلامه من المزارعين وتسهيل تجفيفه إضافة إلى مساعدة المزارع وتأمين حاجة مربي الدواجن من هذه المادة. وعن التسهيلات المقدمة لتشجيع المزارع على تسليم المحصول للمؤسسة أكد شباط أن المؤسسة ستدفع سعراً مجزياً للمزارعين بالمادة مركزاً لاستلام المادة وستتساهل بموضوع استلام المادة سواء أكانت دوغما أم مشولة، مضيفاً: الأهم بالنسبة لنا أن تكون نسبة الرطوبة للمحصول ١٤ بالمئة لأنه في حال كانت الرطوبة أكثر من ١٤ بالمئة فإن المادة لا يمكن تخزينها.

شباط أكد توفر مجففات تابعة للقطاع الخاص مضيفاً: نسعى كذلك لاستئجار مجففات، موضحاً أنه خلال جولة الفنيين على مناطق زراعة المحصول تبين أن المحصول يتجفف على الطرقات وبحسب الفنيين فإن درجة رطوبة المحصول تصل إلى ١٣ بالمئة دون استخدام المجففات وهذا أمر إيجابي.

وأوضح بأنه لا يمكن منع التجار من شراء مادة الذرة الصفراء من المزارعين مباشرة وقال: ليس لدينا أي مشكلة في حال اشترى المربي المادة من المزارع وليس التاجر لكننا سنقدم كل التسهيلات من أجل شراء أكبر كمية من المحصول، مضيفاً: في حال قام التجار برفع السعر أكثر من السعر المحدد من المؤسسة فإن هذا الأمر لا نستطيع منعه.

وبين أن كميات الإنتاج للموسم الحالي كبيرة جداً وتزيد على الموسم الماضي ومن المتوقع أن يتجاوز إنتاج الذرة الرطبة للموسم الحالي ٤٠٠ ألف طن والذرة الجافة ٣٠٠ ألف طن، مشيراً إلى أن إنتاج الدونم الواحد ازداد عن العام الماضي وطول النبتة في بعض المناطق تجاوز المترين ونصف المتر، مؤكداً أن فاتورة استيراد المادة ستنخفض بعد هذا الإنتاج الوفير وبدأت بالانخفاض فعلياً.

وأشار إلى أن هناك مجموعاً خضرياً لبقايا المحصول وهو كبير جداً ويتجاوز الكمية المنتجة وستستفيد منه باقي أنواع الثروة الحيوانية مثل الأغنام والماعز والجواميس وهذا الأمر سيوفر قطعاً أجنبياً كبيراً جداً لاستيراد هذه المادة لذا يجب تشجيع المزارع على زراعته.

وختم بالقول إنه من المتوقع أن يضاعف المزارعين الكميات المزروعة من محصول الذرة الصفراء الموسم القادم لأن زراعته ستأتي بعائد مجزٍ جداً للمزارع، موضحاً بان محصول الذرة الصفراء المنتج محلياً للموسم الحالي أفضل من الذرة المستوردة ويجب تقديم كل التسهيلات لمزارعي هذا المحصول باعتباره أصبح يضاهي في هذا التوقيت بالذات محصول القمح من ناحية الأهمية وتوفير القطع الأجنبي.

بدوره بين رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف لـ«الوطن» أن النسبة الأكبر من زراعة محصول الذرة الصفراء في الرقة وحماة، لافتاً إلى أن أبرز الصعوبات التي يعاني منها مزارعو المحصول اليوم هي عدم تأمين البذار بالشكل الكافي إضافة إلى أن الأسعار التي يتم تحديدها لا تتناسب مع التكاليف وأقل من التكاليف وصعوبة تأمين السقاية اللازمة للمحصول.

ولفت إلى وجوب تأمين كل مستلزمات زراعة هذا المحصول من بذار وسقاية ورفع الأسعار من أجل تشجيع المزارع مستقبلاً على الاستمرار بالزراعة، مشيراً إلى وجود توجه حكومي للتوسع بزراعة هذا المحصول الذي بات يعتبر اليوم من المحاصيل الاستراتيجية لكن هناك عدم رغبة للتوسع بزراعتها من المزارعين بسبب عدم تناسب الأسعار مع التكاليف على وجه الخصوص.

وكان الفنيون في المؤسسة العامة للأعلاف قد قاموا مع اقتراب استلام محصول الذرة الصفراء للموسم الحالي من المزارعين بجولة ميدانية في ريف حلب في منطقتي دير حافر ومنبج للقاء الفلاحين ومناقشة تسويق محصول الذرة الصفراء لموسم ٢٠٢٢ وتسليمه للمؤسسة.

حيث أكد ممثلو المؤسسة استعدادها لاستلام محصول الذرة الصفراء للموسم الحالي وفق التعليمات واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتسهيل الاستلام وتذليل كل الصعوبات والعقبات.

> الخليف: أبرز صعوبات المزارع عدم تأمين البذار

بوليصة التأمين تحل بدلاً من الكفلاء

شرف لـ«الوطن»: توفير بوليصة تأمين خاصة لقروض التمويل الأصغر مهم على التوازي مع التفاهمات مع مؤسسة ضمان مخاطر القروض

عبد الهادي شباط

بعد أن طرحت مؤسسة التأمين (السورية) بوليصة لتأمين قروض الدخل المحدود بدأ العديد من شركات التأمين في القطاع الخاص طرح منتجات مشابهة وفي اتصال هاتفي مع الرئيس التنفيذي لمصرف الإبداع للتمويل الأصغر أبيب شرف بين أن عدداً من الشركات يتواصل مع المصرف ويقدم عروضاً لكن مازال المصرف في طور دراسة هذه المنتجات خاصة أن منتج المؤسسة لقروض الدخل المحدود (البوليصة) يؤمن حتى سقف ٢ مليون ليرة وبحال كانت السقوف لدى بقية شركات التأمين مشابة لذلك سيجعل عدد العملاء الذين يمكنهم الاستفادة محدوداً خاصة أن سقف القروض التي يمنحها المصرف ٥ ملايين ليرة، واعتبر أن توفير بوليصة تأمين خاصة لقروض التمويل الأصغر مهم على التوازي لخيار التوسع في التفاهمات مع مؤسسة ضمان مخاطر القروض.

ويبدو حديث شرف مشابهاً لما صرح به معاون المدير العام لمصرف التسليف الشعبي عدنان حسن بأن تصميم بوليصة تأمين خاصة بقروض الدخل المحدود تشمل التأمين على الحياة والتأمين على سداد القرض مهم ويسهم في زيادة الطلب على قروض الدخل المحدود لأنه يوفر عليهم تأمين كفلاء وأن هذه الخدمة اختيارية وتعود لرغبة طالب القرض، لكنه توقع أن يكون هناك طلب واسع على هذه البوليصة بالتفاهم مع مصرف التسليف الشعبي، وأن هذه البوليصة أحد المنتجات الجديدة لدى المؤسسة التي يتم متابعة العمل بها مع الجهات الراغبة به (المصارف المانحة لقروض الدخل المحدود) وأن هذا المنتج يوفر على طالبي قرض الدخل المحدود تأمين الكفلاء وهو الأمر الذي كان يسبب الكثير من الحرج للراغبين في الحصول على قرض الدخل المحدود، وأن البوليصة تمثل حلاً وتسهم في رفع معدل الطلب على هذا النوع من القروض للعاملين في الجهات العامة.

واعتبر مدير عام هيئة الإشراف على الظروف التي رافقت سنوات الحرب.

بينما اعتبر المدير العام لمؤسسة التأمين السورية أحمد ملحم في تصريح سابق لـ«الوطن» أن هذه البوليصة تحل بدلاً من الكفلاء مقابل بدل يتم العمل على تحديده بالتفاهم مع مصرف التسليف الشعبي، وأن هذه البوليصة أحد المنتجات الجديدة لدى المؤسسة التي يتم متابعة العمل بها مع الجهات الراغبة به (المصارف المانحة لقروض الدخل المحدود) وأن هذا المنتج يوفر على طالبي قرض الدخل المحدود تأمين كفلاء وهو الأمر الذي كان يسبب الكثير من الحرج للراغبين في الحصول على قرض الدخل المحدود، وأن البوليصة تمثل حلاً وتسهم في رفع معدل الطلب على هذا النوع من القروض للعاملين في الجهات العامة.

التأمين رافد محمد في تصريح سابق لـ«الوطن» أن تأمين القروض المصرفية ذو أهمية، وأنه أحد أهم أنواع تأمين الائتمان، وأنه يسهم بشكل كبير ومهم في تشجيع التمويل المصرفي للمشاريع الاستثمارية بجميع أحجامها وقنواتها، حيث تمثل وثيقة التأمين ضمانة جيدة للمصرف في تحصيل ديونه، وهذا الأمر يسهم بشكل مباشر في تنشيط الاقتصاد الوطني بمختلف مجالاته، وبالتالي المساهمة الفاعلة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأنه يتيح لشركة التأمين (المؤمِّن) بناءً على طلب المدين (المقترض/المؤمن له) إصدار وثيقة تأمين لمصلحة الدائن (المصرف أو مؤسسة التمويل) بحيث تلتزم شركة التأمين بسداد الدين (ما يتبقى من القرض وفوائده) في حال توقف المدين عن سداد هذا القرض (بفعل التعثر الناتج عن إفلاس، أو أخطار أخرى مغطاة)، وذلك مقابل قسط التأمين المسدد في بداية فترة التأمين أو حسب الاتفاق، معتبراً أن ذلك يشكل عاملاً مساعداً في تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة، من خلال تعزيز وتوجيه تأمين الائتمان نحو القروض الممولة لمجال محدد أو قطاع اقتصادي.